الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة

(عدد 2024/11)

ومشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وايطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة

(عدد 2024/12)

رئيس اللجنة: عصام شوشان

نائب رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري

مسار دراســة

مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (عدد 2024/11)

ومشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وايطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (عدد 2024/12)

- **تاريخ ورود مشروعي القانونين:** 15 فيفري 2024
- **تاريخ إحالة مشروعي القانونين:** 22 فيفري 2024
- **جلسات اللجنة:**

* جلسة يوم 28 فيفري 2024 نظرت خلالها في مشروعي القانونين.
* جلسة يوم 07 مارس 2024: الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط والشركة التونسية للكهرباء والغاز.
* يوم دراسي برلماني يوم 24 أفريل 2024.
* جلسة يوم 24 أفريل 2024: التصويت على مشروعي القانونين.
* جلسة يوم 25 أفريل 2024: عرض تقرير اللجنة حول مشروعي القانونين والمصادقة عليه.

- **قرار اللجنة: المو افقة بأغلبية الحاضرين على مشروع القانون عدد 2024/11 (9 مع/03 محتفظين/ 0 ضد) وعلى مشروع القانون عدد 2024/12 (10 مع/ 02 محتفظين/ 0 ضد).**

رئيس اللجنة: عصام شوشان

مقرّر اللجنة: عصام البحري الجابري

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (عدد 2024/11)

ومشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وايطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (عدد 2024/12)

I. التقديم:

1) أهداف مشروعي القانونين:

يهدف مشروع القانون الأول إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتونس بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ خمسة وأربعون مليون (45.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (ELMED).

ويهدف مشروع القانون الثاني إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتونس بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمخصص للمساهمة في مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (ELMED).

2) الإطار العام:

يندرج مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (ELMED) في إطار التوجهات التنموية للبلاد التونسية المنصوص عليها صلب مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2023 ـ 2025 كما يتوافق هذا المشروع مع الرؤية الاستراتيجية لقطاع الطاقة في أفق 2050.

ويهدف المشروع بالأساس إلى الترفيع في القدرات الوطنية لتبادل الكهرباء بين تونس وأوروبا بما سيعود بالنفع على الأسر التونسية من خلال التخفيض في تكلفة استهلاك الكهرباء ويسمح أيضا بإتاحة فرص استثمار جديدة للشركات التونسية في مجال الطاقات المتجددة ستمكن بدورها من المساهمة في دفع النمو الاقتصادي للبلاد بصفة عامة.

3) أهداف المشروع:

سيساهم هذا المشروع على المدى القصير:

ـ في دعم الأمن الطاقي في تونس والمساهمة في تحقيق أهداف الحد من انبعاثات الكربون والغازات المؤدية إلى الاحتباس الحراري،

ـ تنويع المزيج الطاقي،

ـ تخفيض كلفة إنتاج الكهرباء وتعزيز الجدوى المالية للقطاع من خلال الحد من الاعتماد على الواردات من الغاز الطبيعي والنفط والذي سيؤدي بدوره إلى تخفيف العبء على ميزانية الدولة.

أما على المدى الطويل وبالتوازي مع الاستغلال الأكمل لإمكانيات البلاد من الطاقة المتجددة سيمكن المشروع من:

ـ ترسيخ مكانة تونس كمصدر للكهرباء نحو إيطاليا وما لذلك من تأثير إيجابي على الترفيع في إجمالي الصادرات الوطنية بما يدعم النمو الاقتصادي للبلاد،

ـ تعزيز إدراج تونس صلب أسواق الطاقة الأورو متوسطية ودعم ترابطها مع مختلف بلدان البحر الأبيض المتوسط وذلك باعتباره ثاني مشروع ربط بين افريقيا وأوروبا بعد المشروع الذي يربط المغرب بإسبانيا عبر مضيق جبل طارق،

ـ إمكانية إدماج سوق الكهرباء المغاربية مع سوق الكهرباء الأوروبية وهو ما سيؤدي إلى مزيد تدعيم التبادل الكهربائي بين تونس وكل من الجزائر وليبيا مستقبلا.

4) كلفة المشروع:

تم في مرحلة أولى، تقدير الكلفة الجملية للمشروع بقيمة 964,2 مليون أورو، وذلك بناء على الدراسات الفنية المنجزة من قبل البنك الدولي والذي يعتبر أول ممول للمشروع، حيث تولى تمويل الدراسات التمهيدية الخاصة به عن طريق هبة وكان أول مموّل يبرم اتفاق قرض لفائدة المشروع وذلك بتاريخ 22 جوان 2023.

وارتكزت الدراسات الفنية وتقديرات الكلفة المنجزة من قبل البنك الدولي بدرجة أولى على المكونات الممولة من قبله وعلى المعطيات المبدئية المتوفرة آنذاك لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز حول المشروع بجميع مكوناته.

وفي مرحلة لاحقة، تم استكمال إنجاز الدراسات الفنية المتعلقة ببقية مكونات المشروع والتي سيتم تمويلها عن طريق الشركاء الأوروبيين (BEI, BERD, KFW, UE)، والتقدم في عملية التفاوض حول اتفاقيات التمويل المزمع إبرامها مع هؤلاء الشركاء وتحديد جميع عناصر التمويل التي سيقع توفيرها في شكل قروض وهبات.

وبناء على ذلك تمّ تحيين كلفة المشروع لتبلغ 1014.3 مليون أورو موزعة بين الجهتين المسؤولتين عن تنفيذ المشروع بين تونس وإيطاليا كما يلي: الشركة التونسية للكهرباء والغاز: 582.31 مليون أورو وشركة TERNA: 432 مليون أورو.

5) مكونات المشروع:

تتمثل مكونات المشروع فيما يلي:

- قناة تبادل بحرية بطول 200 كلم ذو تيار مسترسل وجهد عالي (500 كيلو فولت) وبقدرة تبلغ حوالي 600 ميغاواط يربط بين جزيرة صقلية بإيطاليا وولاية نابل (منزل تميم ملاعبي) عبر محطتي تحويل للجهد العالي في كلا الجانبين، بتكلفة تقديرية 834.1 مليون أورو،
- دراسات مبدئية للمشروع بقيمة 17 مليون أورو (تم تمويلها سابقا بهبة من البنك الدولي)،
- تعزيز الشبكة الوطنية لنقل الكهرباء بتكلفة تقديرية 110 مليون أورو،
- أشغال في مجال التحويل الكهربائي بقيمة 25 مليون أورو،
- الدعم الفني للجانب التونسي قصد حسن تنفيذ مختلف مكونات المشروع لما تتميز به من الدقة الفنية والتعقيد بقيمة جملية تقدّر بـ 28.18 مليون أورو.

5) عناصر تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية:

- 45 مليون أورو في شكل قرض وتمثل مساهمة البنك في الكلفة الجملية للمشروع،
- 2.9 مليون أورو في شكل هبة (إعانة فنية) ويوفرها الاتحاد الأوروبي لفائدة مكونات المشروع ذات الصلة بتمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

6) صيغة القرض وشروطه المالية:

ـ قرض مباشر لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بضمان الدولة،

ـ الوثائق التعاقدية:

- ✓ اتفاقية التمويل الممضاة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والبنك الممول،
- ✓ اتفاقية الضمان الممضاة بين الجمهورية التونسية ممثلة في وزارة الاقتصاد والتخطيط والبنك الممول،
- نسبة الفائدة (متغيرة): نسبة الفائدة بالسوق الأوروبية "يوريبور" ستة أشهر + هامش البنك (1 %) = فائض القرض الجملي،
- عمولة التعهد: 0.5 % (مع فترة إمهال بـ 60 يوما)،
- عمولة التصرّف: 1 %،
- فترة السداد: 18 سنة مع فترة إمهال بـ 5 سنوات.

7) مساهمة البنك الدولي في تمويل المشروع:

يساهم البنك الدولي في تمويل هذا المشروع كالآتي:

ـ قرض بضمان الدولة لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ 247 مليون أورو تمت الموافقة عليه في مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 3 نوفمبر 2023.

ـ قرض ميسّر بضمان الدولة من قبل الصندوق الأخضر للمناخ (GCF) بمبلغ 20 مليون دولار، موضوع مشروع القانون الحالي.

ـ هبة بمبلغ 5 مليون دولار من قبل الصندوق الأخضر للمناخ (GCF)، في شكل مساعدة فنية للشركة التونسية للكهرباء والغاز ولتنمية منظومة الطاقات المتجددة بتونس لا سيما من خلال دعم إنشاء "مركز امتياز في مجال الطاقات المتجددة" في ولاية تطاوين.

8) قرض الصندوق الأخضر للمناخ (GCF):

سيتم من خلال هذا القرض والبالغ قدره 20 مليون دولار المساهمة في تمويل المكونات الفرعية التالية للمشروع:

* **تدعيم الشبكة التونسية لنقل الكهرباء:** تنفيذ أشغال بناء وتدعيم الشبكة قصد ربط المحطة الجديدة للتحويل CCHT (المزمع تنفيذها من خلال القرض الأول للبنك الدولي (بمبلغ 247 مليون أورو) بالشبكة الموجودة وذلك من خلال:

ـ محطة فرعية بقدرة تشغيلية تناهز 400/ 225 KV بقرمبالية 2.

ـ خط نقل جوي مزدوج الدائرة (à double circuit) بقدرة تشغيلية تناهز 400 KV، بطول يقارب 65 كلم بين محطة التحويل CCHT والمحطة الفرعية التي تناهز قدرتها التشغيلية 400 KV بقرمبالية 2.

ـ خط بين المحطة الفرعية بقرمبالية 2 والمحطة الفرعية بالمرناقية بطول يقارب 51 كلم (باعتبار كوابل تحت أرضية بقدرة تشغيلية تقدّر بـ 400 KV على مستوى المحطة الفرعية بالمرناقية).

* **دعم تنفيذ المشروع والمساعدة الفنية لاستغلال الطاقات المتجددة المتغيرة (ERV):** من خلال:

ـ تقديم الإحاطة الفنية والتكوين لوحدة إنجاز المشروع UGP لدعم قدراتها في مجال التصرف والتنفيذ ومتابعة وتقييم المشروع (لا سيما فيما يتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية للمشروع).

ـ انتداب مهندس مختص مكلف بدعم وحدة إنجاز المشروع.

ـ التكفل بتسديد المبلغ المستحق من الدولة بعنوان الهبة القابلة للاسترجاع (7 مليون دولار تم توفيرها من قبل البنك الدولي لإنجاز الدراسات المتعلقة بهذا المشروع خلال سنة 2018). ويناهز المبلغ المستحق المذكور طبقا لاتفاقية الهبة 75 % من المبلغ المسحوب (أي حوالي 5 مليون دولار) تعهدت الدولة بإرجاعها.

ـ القيام بدراسات الجدوى التمهيدية اللازمة لتطوير الاستثمارات المستقبلية في مجال الطاقات المتجددة (لا سيما تلك المتعلقة بسبل الحد من المخاطر البيئية والاجتماعية لهذه المشاريع).

ـ تقديم المساعدة الفنية اللازمة (بما في ذلك الخدمات القانونية والمالية والاستشارية) وتنظيم دورات تكوين قصد دعم مبادئ التنافسية عند إعداد طلبات العروض المتعلقة بالاستثمارات المستقبلية في مجال الطاقات المتجددة.

9) الشروط المالية لقرض الصندوق الأخضر للمناخ (GCF):

سيتم منح هذا القرض لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بضمان الدولة حسب الشروط المالية التالية:

- **فترة السداد:** 40 سنة منها 10 سنوات إمهال،
- **نسبة الفائدة:** 0.25 %.

II. أعمال اللجنة:

1) النقاش العام:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الأربعاء 28 فيفري 2024 نظرت خلالها في مشروعي هذين القانونين بالاستناد إلى ما ورد عليها من بيانات بوثيقتي شرح الأسباب واتفاقيتي الضمان.

ودار نقاش حول أهم عناصر ومكونات المشروع الاستثماري الهام الذي سيمكّن من رفع القدرات الوطنية في إنتاج الكهرباء وإتاحة فرص استثمارية في مجال الطاقات المتجدّدة بما يمكّن من المساهمة في تحقيق التحول الطاقي.

وأكّد النواب على أهمية الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة باعتباره الحل البديل للانخراط في التوجّه العالمي نحو التقليص من انبعاثات الكربون لحماية المناخ وتخفيف كلفة الدعم الموجه للطاقة والعبء على المواطن. وأوصوا في هذا الإطار بتوفير الأرضية الملائمة لإنجاح هذا المشروع بتبسيط الإجراءات الإدارية. ودعوا من جهة أخرى إلى التعريف به بالقدر الكاف إعلاميا نظرا لأهميته وتأثيره على مستقبل التحول الطاقي في بلادنا.

وبيّن النواب أن القانون، الذي وافقت عليه الجلسة العامة بتاريخ 30 جانفي 2024 والمتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة، تضمّن التنصيص على أن كلفة المشروع الاستثماري حدّدت بـ 964.2 مليون أورو في حين أن وثيقتي شرح الأسباب المتعلقتين بمشروعي القانونين موضوع هذا التقرير تضمنتا معطيات أخرى تتعلق بتحيين هذه الكلفة لترتفع إلى 1014.3 مليون أورو، وهو ما طرح التساؤل حول أسباب هذا الترفيع. وتساءلوا كذلك حول أسباب عدم تضمين وثيقة شرح الأسباب لمعطيات دقيقة حول نسبة الفائدة المعتمدة بالنسبة للقرض الذي سيمنحه الصندوق الأخضر للمناخ.

ومن جهة أخرى، استوضح النواب عن خطة الحكومة لتمويل كامل هذا المشروع الاستثماري وعن برنامجها في توفير بقية التمويلات اللازمة. كما استفسروا عن أسباب غياب دراسات وتقديرات دقيقة لكلفة المشروع تأخذ بعين الاعتبار كل التغيرات التي يمكن أن تطرأ على غرار تغيّر سعر صرف الدينار.

ورأى النواب أن هذا المشروع الاستثماري مرتبط بأبعاد استراتيجية وسياسية إضافة إلى بعده الفني والتقني والاقتصادي والبيئي، حيث أنه ينصهر ضمن خيارات بلادنا وعلاقتنا مع الشريك الإيطالي ومع دول الجوار، وطلبوا مدّهم بمعطيات حول التبادل الطاقي بين دول المغرب العربي وضفة المتوسط الشمالية عبر إيطاليا ومزيد توضيح برنامج الانتقال الطاقي والمشاريع الاستثمارية الكبرى في هذا المجال، ودعوا إلى ضرورة استغلال موقع بلادنا الاستراتيجي خاصة في ما يتعلق بالانتقال الطاقي من خلال دعم مؤسسات البحث العلمي وتشريك الكفاءات التونسية والشركات الوطنية.

وأكّد النواب على مزيد الإلمام بعناصر المشروع وتكلفته وكيفية تمويله، وقررت اللجنة طلب الاستماع إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط والرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

2) الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن الشركة التونسية للكهرباء والغاز:

استمعت اللجنة بتاريخ 07 مارس 2024 إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وفي بداية الجلسة، ذكّر السيد رئيس اللجنة بمكونات مشروع ELMED وأهدافه وكيفية تمويله. وأكّد على الفارق في كلفة تمويل المشروع في وثيقة شرح أسباب مشروع القانون الأول الذي صادق عليه مجلس نواب الشعب بتاريخ 30 جانفي 2024 وفي وثيقتي شرح أسباب مشروعي القانونين المعروضين إضافة إلى عدم وضوح شروط التمويل، وطلب مدّ اللجنة بتفسير لدوافع ذلك بحكم أهمية هذا المشروع الاستثماري وتداعياته الإيجابية على الدولة وعلى المواطن.

وقدّمت ممثلة الشركة التونسية للكهرباء والغاز تفسيرا حول دواعي تحيين كلفة المشروع، حيث أوضحت أنه تم القيام بدراسات أولية تضمنت نظام لرصد الخوارزميات البحرية والتنوع البيولوجي (système de détection algo marin et biodiversité) وأن البنك الدولي قام بالدراسات البيئية والاجتماعية اللازمة للمشروع وهي منشورة على الموقع الرسمي للشركة. وأضافت أن بقية المانحين الأوروبيين المعنيين بتمويل المشروع أنجزوا دراسات إضافية ذات طابع بيئي واجتماعي تم على أساسها تعديل كلفة المشروع من الجانب التونسي.

وذكّرت أنه تم القيام بعشرات الاجتماعات مع الشريك الإيطالي في ما يتعلق بالمشروع الذي يولي أهمية كبيرة للجانبين البيئي والاجتماعي طبقا للمعايير الإيطالية وهو ما تم التركيز عليه كذلك من قبل المانحين الأوروبيين في حين أن الإطار التشريعي التونسي لا يتضمن نصوصا متطورة تتعلق بهذين

الجانبين. وأوضحت أن البنك الدولي لم يمول الكوابل الكهربائية بل اكتفى بتمويل محطة التحويل والخط الذي يصل إلى المحطة الفرعية بالمرناقية.

وأفادت أن تقلص كلفة إنجاز قناة التبادل ومحطة التحويل من 840 مليون أورو إلى 834.1 مليون أورو راجع للتقليص في كلفة الخط تحت أرضي في حين تم في المقابل المحافظة على نفس المبلغ المرصود لتعزيز شبكة الشركة. وبيّنت بخصوص تكلفة الدعم الفني للجانب التونسي الذي تم ضبطه أوليا في حدود 14.2 مليون أورو تتعلق بانتداب مهندس استشاري قصد دعم وحدة إنجاز المشروع وتطوير مجال استغلال الطاقات المتجددة، فإن البنك الأوروبي للاستثمار عرض على الشركة أن تتحصل على هبة لتغطية هذه التكلفة بقيمة 12 مليون أورو وخيّرت الشركة تبعا لذلك التمتع بهذه الهبة بما يمكّن من إدماج الكلفة المقدّرة بـ14.2 مليون أورو ضمن التكلفة الجملية للمشروع.

وأضافت أن البنك الدولي اشترط في المقابل أن تشمل هذه التكلفة المحطة والكوابل بالنسبة لقرمبالية والمرناقية. مع العلم وأن البنك الأوروبي للاستثمار اشترط كذلك أن تتولى الشركة القيام بطلب عروض دولي بخصوص المهندس الاستشاري واتباع الإجراءات المعمول بها من قبل البنك في الغرض. وأضافت أن هذا البنك سيتولى تمويل دعم فني إضافي بهبة في حدود 2.93 مليون أورو.

وفي ما يتعلق بتكلفة الدراسات المبدئية للمشروع والتي تم تحيينها في حدود 17 مليون أورو، فقد أوضحت أنها تنقسم بين 9 مليون أورو للجانب الإيطالي و8 مليون أورو للجانب التونسي. مع العلم وأن التكلفة الأولية لم تتضمن تخصيص مبلغ لهذه الدراسات عند تحيين ذلك بعد التنسيق مع كل المانحين.

وبالنسبة لدعم الجانب الفني التونسي، فسيتم تمويله من قبل البنك الدولي بـ8.98 مليون أورو والصندوق الأخضر بـ3.68 مليون أورو ليبلغ المجموع 12.66 مليون أورو.

وبخصوص الأشغال في مجال التحويل الكهربائي، فقد بيّنت أن كلفتها المقدرة بـ25 مليون أورو تهم الجانب الإيطالي ولم يتم احتسابها في الكلفة الجملية للمشروع.

وأفادت أن تكلفة الكوابل تبلغ 422 مليون أورو مقسمة بالتساوي بين الجانب الإيطالي والجانب التونسي والتي سيتم تمويلها عن طريق هبة وقروض بقيمة 35 مليون أورو من بنك التنمية الألماني و45 مليون أورو من البنك الأوروبي للاستثمار و45 مليون أورو من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وأوضحت أن كلفة محطات التحويل تبلغ 412 مليون أورو مقسمة بين 193 مليون أورو يتحملها الجانب الإيطالي و219 مليون أورو يتحملها الجانب التونسي والتي سيتم تمويلها من خلال هبة بـ73.2 مليون أورو و145.8 مليون أورو من البنك الدولي.

وبالنسبة للتعويضات وأشغال الشبكة فإنها ضبطت في حدود 25 مليون أورو (19 مليون أورو للجانب الإيطالي و6 مليون أورو للجانب التونسي).

وبخصوص تعزيز الشبكة بالنسبة للخط (ملاعبي ـ قرمبالية ، قرمبالية ـ المرناقية) ومحطة التحويل فإن كلفته قدرت بـ110 مليون أورو وسيتم تمويله بـ18.4 مليون أورو من البنك الدولي للإنشاء والتعمير و91.6 مليون أورو من البنك الدولي.

وأفادت ممثلة الشركة أن الكلفة الجملية للمشروع بعد تحيينه تبلغ 1014.31 مليون أورو مقسمة بين 432 مليون أورو للجانب الإيطالي و582.31 للجانب التونسي مقسمة بين 19.5 مليون أورو تمويل ذاتي و153.8 مليون أورو في شكل هبة من الاتحاد الأوروبي و22.08 مليون أورو من الصندوق الأخضر (18.4 مليون أورو في شكل قرض و3.68 مليون أورو في شكل هبة) و247 مليون أورو من البنك الدولي في شكل قرض.

كما أوضحت أن الجانب التقني والمواصفات الفنية للمشروع جاهزة في حين أن الدراسات البيئية المتعلقة بالكوابل تحت أرضية التي يقوم بها البنك الدولي للإنشاء والتعمير لم تستكمل بعد. وأضافت أن طول الكوابل ومسارها لم يتغير ولكن يمكن أن تطرأ تغييرات بسيطة بعد استكمال الدراسة. مع العلم وأنه تم الاتفاق منذ البداية مع الاتحاد الأوروبي على أن يتم إصدار طلب العروض في بداية جانفي لكن سيتم القيام بطلب عروض بالوضعية الحالية كي لا يتواصل التأخير.

من جهته، بيّن ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط أن الارتفاع في الكلفة الجملية للمشروع من 964.2 إلى 1014.3 مليون أورو مرده أن المعطيات الأولى المتعلقة بالكلفة الأولية قبل استكمال الدراسات تم تقديمها بتاريخ 22 جوان 2023 ثم تم استكمال خطة التمويل وتحيين التقديرات المتعلقة بكلفة المشروع. وأضاف أن هناك عدد كبير من المانحين المتدخلين في هذا المشروع ولهم الحق في التثبت والتدقيق في كل الجوانب والأرقام، مؤكدا أنه لن يتم تحيين هذه الأرقام مجددا.

ثم أوضحت ممثلة الوزارة أن مشروع ELMED هو مشروع قديم ضم في البداية محطتين وكوابل ربط وتم بعد ذلك إضافة النظام الإيكولوجي للطاقات المتجددة. ثم بيّنت أن الفارق في تقدير كلفة المشروع ناتج عن الفارق الزمني المتعلق بمناقشة اتفاقيات التمويل مع المانحين الدوليين، حيث تم القيام بالدراسات الأولية في سنة 2022 والنقاشات مع الصندوق الأخضر للمناخ في أفريل 2023 وتم إمضاء الاتفاق الفعلي في ديسمبر 2023. وبيّنت أن البنك الدولي يمول فقط قسط من كلفة المشروع الجملية وهي محطة تحويل الكهرباء وتعزيز الشبكة في تونس وسيتكفل المانحين الأوروبيين بتمويل القناة وكذلك تعزيز الشبكة، وعليه فإن ضبط الكلفة الجملية للمشروع بكل مكوناته لم تكن ممكنة

إلا بعد استكمال المفاوضات مع كل المانحين. مع العلم وأن الاتحاد الأوروبي اشترط استكمال خطة التمويل قبل أفريل 2024 من أجل الانتفاع بالهبة.

وخلال النقاش، بيّن أعضاء اللجنة أنه كان ينبغي عرض مشروع القانون بعد استكمال الدراسات والقيام بتحيين المعطيات والأرقام المتعلقة بالتكلفة وبعناصر المشروع الاستثماري، وطلبوا تقديم توضيحات حول مكونات المشروع التي كانت سببا في اختلاف الكلفة بين الجانبين التونسي والإيطالي. واعتبروا أنه من غير المعقول أن تصادق الجلسة العامة للمجلس على مشروع قانون يتعلق بضمان الدولة لقرض يهم مشروع استثماري بكلفة معينة ثم يتم إحالة مشاريع قوانين تهم نفس المشروع الاستثماري ولكن بتكلفة مغايرة.

من جهة أخرى، استفسر النواب عن المعطى المتعلق بالتكفل بتسديد المبلغ المستحق من الدولة بعنوان الهبة القابلة للاسترجاع التي تبلغ 7 مليون دولار والتي تم توفيرها من قبل البنك الدولي لإنجاز الدراسات المتعلقة بهذا المشروع خلال سنة 2018 مع العلم وأن هذا المبلغ يناهز 75 % من المبلغ المسحوب والتي تعهدت الدولة بإرجاعها. واستفسروا من جهة أخرى عن الأجل الأقصى للمصادقة على اتفاقيتي الضمان قبل الدخول حيز التنفيذ وإن كان هناك أجل أقصى للانتفاع بالهبة.

وتساءلوا عن الأهداف المشتركة لهذا المشروع ومدى استفادة تونس منه ومردوديته وهل سيخول لها تصدير الكهرباء أو تحقيق الاكتفاء الذاتي فقط. وأشاروا أن بلادنا تعتبر الطرف الأقوى بحكم موقعها الجغرافي المتميز واستقرارها وتوفر المناخ الملائم لتطوير الطاقات النظيفة ويجب أن تستغل ذلك لتحقيق الاستفادة القصوى من المشروع لا سيما في ما يتعلق بالطاقة التشغيلية للمشروع.

كما استوضح النواب عن وجود مشاريع وطنية لإنشاء محطات فوطوضوئية لتوليد الكهرباء ومشاريع أخرى مرتبطة بهذا المشروع. كما استفسروا عن آفاق هذا المشروع والمخطط الاستراتيجي لبلادنا في مجال الانتقال الطاقي في علاقة ببلدان الجوار من جهة وبالاتحاد الأوروبي من جهة أخرى وهو ما يطرح التساؤل حول تموقع تونس وسياستها الطاقية على مدى 50 سنة أو أكثر.

واستفسروا عن خطة تمويل المشروع بصفة مدققة وعن المعطيات المتعلقة بالعقد الذي يربط الطرفين التونسي والإيطالي والشروط المالية للقروض موضوع ضمان الدولة وعن تأثير طول فترة السداد بحقوق ومستقبل الأجيال القادمة.

وعبّر النواب عن خشيتهم من تعطل إنجاز هذا المشروع مستقبلا بحكم عدم توفر الإمكانيات اللازمة لذلك وهو إشكال تتعرض له عديد المشاريع في الجهات الداخلية التي يتم برمجتها ولا يتم تجسيمها بحكم غياب الاعتمادات.

وجدّدوا دعوتهم إلى ضرورة إعطاء الفرصة للشركات الوطنية لإنجاز مثل هذه المشاريع إضافة إلى تأهيل القطاع العمومي في المجال قصد خلق الثروة. وطلبوا مدّ اللجنة ببعض التجارب المقارنة بخصوص كيفية إنجاز مثل هذه المشاريع والإيجابيات والسلبيات التي تم استخلاصها.

وفي ردودها بخصوص اختلاف التكلفة بين الجانبين، أوضحت ممثلة الشركة أن شبكة الكهرباء في إيطاليا جاهزة في حين أن شبكة الشركة التونسية للكهرباء والغاز تتطلب مزيدا من التأهيل وخاصة محطة "الملاعبي" ومحطة "قرمبالية" إضافة إلى أن قناة التبادل البحرية تتكون من جزء كبير تيار مسترسل وجهد عالي 500 كيلو فولت والجزء الثاني 400 كيلو فولت بالنسبة لتونس و250 كيلو فولت بالنسبة للجانب الإيطالي. وأضافت أن الجهة الأكثر عمقا هي من جهة تونس إضافة إلى إمكانية وجود حواجز في الخط تحت أرضي.

وأفادت أن الدراسات التي تم القيام بها من قبل مختصين ممولين من البنك الدولي أثبتت أن توزيع الكهرباء بطريقة أسهل يتطلب إضافة محطة قرمبالية (400 كيلو فولت) وهو ما لم يتم برمجته ضمن الدراسات الأولية مع العلم وأنه لا توجد محطات كهربائية في الوطن القبلي باستثناء محطتي قرمبالية ومنزل تميم، إضافة إلى أن الخط الكهربائي كان في السابق في اتجاه واحد ثم تم العمل على أن يكون الخط مزدوج في الاتجاهين. وأضافت أن الدراسات المتعلقة بالشبكات تعتبر دراسات ديناميكية وهي دراسات متوفرة ويمكن الاطلاع عليها.

وبيّنت أن هذا المشروع الاستثماري سيعزز شبكة الكهرباء في عديد المناطق (قرمبالية المرناقية كندار السخيرة تطاوين) ويمكن التفكير مستقبلا في ربط كهربائي مع ليبيا بـ 400 كيلو فولت.

وتعرّضت لمخطط تمويل المشروع حيث أفادوا أن مجموع التمويل المحمول على الشركة التونسية للكهرباء والغاز يبلغ 582.31 مليون أورو مقسمة بين مبلغ 390.4 مليون أورو ومجموع هبات بـ 178.41 مليون أورو ومبلغ التمويل الذاتي للشركة بـ 13.5 مليون أورو.

وبيّن ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط، أن مشروع المخطط 2023 -2025 الذي ينبني على ركائز تهم جملة من الاستراتيجيات من ضمنها استراتيجية الانتقال الطاقي واستراتيجية الانتقال الإيكولوجي واستراتيجية الانتقال الرقمي واستراتيجية وطنية للصناعة والتجديد 2035.

وأفاد أن العجز الطاقي تضاعف حوالي 10 مرات خلال الثمان سنوات الأخيرة ليرتفع من 0.6 طن مقابل نفط إلى 5.5 طن مقابل نفط موفى 2022 وبالتالي ضرورة تأمين ما لا يقل عن نصف الحاجيات من الكهرباء. وبيّن أن هذا العجز ناتج عن الزيادة في الاستهلاك وانخفاض قيمة العملة إلخ. وأضاف أن تونس تبنت خلال سنة 2013 استراتيجية الانتقال الطاقي التي ترمي إلى تقليص العجز الطاقي وتحسين الاستقلالية الطاقية من خلال جملة من التدابير تمثلت خاصة في ما يلي:

- إصدار القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في 11 ماي 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجدّدة الذي أرسى نظامين للطاقات المتجددة وهما نظام اللزمة ونظام التراخيص.

- الوصول إلى 35% من المزيج الطاقي إلى غاية 2030.

- تقليص الانبعاثات الغازية والتقليص في استهلاك الطاقة بنسبة 30%.

- إدخال الهيدروجين الأخضر في إطار تنويع مصادر الطاقات البديلة.

وبيّن أن تونس أعلنت، في إطار مشروع الربط الكهربائي، عن طلب عروض دولي منذ سنة 2017 بخصوص إنتاج 500 ميقاوات من الطاقة الشمسية بنظام اللزمات مقسمة بين 50 بتوزر و50 بسيدي بوزيد و100 بالقيروان و100 بقفصة وأخيرا 200 بتطاوين (والذي يعتبر منطلق لمشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا).

وأكّد أن الدراسات أثبتت أن لهذا المشروع الاستثماري عديد الفوائد على تونس التي تتعامل مع شريكها بمنطق رابح-رابح، مشيرا إلى من بين أهم أهداف المشروع تخفيض الاستثمار في وسائل الإنتاج وتعزيز قدرة الشبكة الوطنية للتعامل مع حالات الطوارئ وذروة الاستهلاك، إضافة إلى تنويع مصادر الطاقة وتحقيق نسبة هامة تقدر 35 % من المزيج الطاقي من بينها نسبة هامة من مشروع ELMED، علاوة على أن المشروع سيمكّن كذلك من توفير العملة الصعبة من خلال التصدير وتوفير حوالي 70 ألف موطن شغل. وفي نفس السياق، أضاف ممثل الشركة التونسية للكهرباء والغاز أنه يجب تركيز محطة إنتاج للغاز قصد توفير النسبة المتبقية من الطاقة والمقدرة بـ 65% من خلال مصادر الطاقة الكلاسيكية الأحفورية.

وفي ردودها عن الاستفسار المتعلق بالهبة القابلة للاسترجاع، بيّنت ممثلة الوزارة أن هناك هبة من البنك الدولي بـ17 مليون أورو بما يعادل 18 مليون دولار متكونة من 6 مليون دولار هبة غير قابلة للاسترجاع وهبة بـ12 مليون دولار قابلة للاسترجاع بشرط أن يتم استرجاع نسبة 75 % من المبلغ

المسحوب (وهو 7 مليون دولار) والذي يبلغ 5.2 مليون دولار. وأفادت أنه أمام الضغوطات المسلطة على ميزانية الدولة، فقد اقترحت وزارة المالية أن يتم إرجاع هذا المبلغ من خلال القرض.

وبخصوص نسب الفائدة، فقد أوضحت أنه خلافا لنسبة الفائدة المتغيرة المرتبطة بالقرض الممنوح من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير بـ 247 مليون أورو، فإن نسبة الفائدة السنوية المتعلقة بالقرض الممنوح من الصندوق الأخضر للمناخ تبلغ 0.25 % طوال فترة السداد وهي نسبة فائدة ضعيفة بالنظر لأسعار الفائدة في السوق.

وبالنسبة لدخول القرض حيز النفاذ، فقد أوضحت أن العقد ينص على أجل 180 يوما بداية من تاريخ الإمضاء أي في شهر جوان 2024 مع العلم وأنه يمكن طلب التمديد بشهرين للدخول حيز النفاذ، ويعتبر التمويل لاغيا بعد هذا الأجل. وأشارت أنه سيتم مدّ اللجنة بجداول مفصلة حول خطة تمويل المشروع ومردوديته المالية.

وفي ما يتعلق بتشريك المؤسسات الوطنية في المشروع، فقد أوضحت ممثلة الشركة أنه تم إصدار طلب عروض للمشاركة في مختلف مكونات المشروع وقد تلقت عروض لشركتين في مجال تصنيع الكابل تحت أرضي وشركتين في مجال محطات التحويل، مع العلم وأنه سيتم اعتماد نظام مكافأة الشركات التي ستلجأ للمناولة المحلية واختيار المستثمر على أساس أفضل العروض، كما سيتم اللجوء إلى الكفاءات واليد العاملة التونسية في مجال الهندسة المدنية.

وبعد سلسلة هذه الاجتماعات والاستماعات، قررت اللجنة تنظيم يوم دراسي برلماني حول المشروع الاستثماري ELMED يتمّ فيه إطلاع النواب حول دواعي ارتفاع كلفته الاجمالية التي قدّرت في الأوّل بـ 964,2 مليون أورو تتحملها بالتساوي تونس وإيطاليا والتي تم تحيينها في مشروعي هذين القانونين لتبلغ 1014,3 مليون أورو، إضافة إلى تفسير أهداف هذا المشروع وإيجابياته ومردوديته وتداعياته على الاقتصاد الوطني في إطار احترام السيادة الوطنية.

3) اليوم الدراسي البرلماني:

وبتاريخ 24 أفريل 2024، نظّمت الاكاديمية البرلمانية يوم دراسي برلماني بطلب من لجنة المالية والميزانية في خصوص هذا المشروع الاستثماري، حضر فيه ممثلون عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة والرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز، حيث تمكّن النواب من تبيان أهداف هذا المشروع وانعكاساته على الأسر والشركات التونسية وعلى دفع النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل.

وتمّ تقديم المعطيات وتوضيح الأسباب التي أدّت إلى ارتفاع الكلفة الجملية للمشروع.

وفي الختام، تمت المصادقة على تقرير اللجنة بإجماع الحاضرين.

III. قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروعي القانونين بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس و إيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة

(عدد 2024/11)

فصل وحيد: تتمّ الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره خمسة وأربعون مليون (45.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة، والملحقة بهذا القانون.

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس و إيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة

(عدد 2024/12)

فصل وحيد: تتم الموافقة على اتفاقية الضمان الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره عشرين مليون (20.000.000) دولار للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (ELMED).